الآثار الاقتصادية للسياسات السعرية للمحاصيل الغذائية الإستراتيجية على الأمن الغذائي المصري

أ.د/مصطفى محمد السعدني أ.د/ألفت على ملوك
أ.د/عفاف عبد المنعم محمد مدحت عوض طاهر عبدالله
قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي والتنمية الريفية – كلية الزراعة جامعة دمنهور

مقدمة :

تعتبر السياسات السعرية الزراعية أحد أهم الأدوات الهامة لإحداث التنمية الاقتصادية الزراعية وإحداث التأثيرات المناسبة واللآزمة لزيادة الإنتاج الزراعي وذلك لعلاقتها المباشرة بتوجيه كل من الإنتاج والإستهلاك في الإتجاه الذي يرغبه المجتمع ولإرتباطها الوثيق بتوزيع الدخول بين القطاعات المختلفة للمقتصد الوطني وبين سكان القطاع الزراعي نفسه وما يتبع ذلك من توزيع الدخول بين أفراد المقتصد ككل، كما تلعب السياسة السعرية الزراعية دورا هاما وحيويا في التأثير على تنظيم وتوزيع وتخصيص الموارد(١).

وتعتبر الأسعار المجزية للمحاصيل الزراعية أهم الحوافز لتشجيع المزارعين على التوسع في إنتاج أي محصول ترى الدولة مصلحة في التوسع في إنتاجه حيث تعتبر الأسعار الزراعية أداة هامة تساعد متخذي القرار على رسم وتنفيذ الخطط الزراعية القومية من حيث توجيه ومنطقة إستخدام الموارد الزراعية المتاحة في إنتاج مختلف المحاصيل في مختلف الأقاليم والمناطق الزراعية المصرية. وعن طريق الأسعار والتكاليف يمكن إستجابة المزارعين لتعديل المساحات التي يخصصونها لمحاصيل معينة أو بالعمل على زيادة الغلة الفدانية، الأمر الذي يستوجب الأهتمام بكيفية صياغة تلك الحوافز عند تخطيط التركيب المحصولي أو عند محاولة حث المزارعين على تعديل سلوكهم الإنتاجي.

كما تنبثق أهمية دراسة تأثير السياسة السعرية على الأمن الغذائي المصري من أن قضية الغذاء تعتبر من أهم القضايا الإستراتيجية التي تهتم بها مصر وتحاول بكل جهدها زيادة معدلات الإكتفاء الذاتي وتقليل الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي من السلع الزراعية والغذائية بشكل عام ومحاصيل الحبوب والمحاصيل السكرية بوجه خاص حيث لا تقتصر إشكالية الأمن الغذائي على مدى قدرة الدولة على توفير وإتاحة إمدادات غذائية كافية لمواطنيها وإنما تمتد إلى الأوضاع الخاصة بمدى قدرة الأفراد في الحصول على الغذاء من خلال مدى التوازن بين مستويات الدخول ومستويات أسعار السلع الغذائية(٧).

كما تنبثق أهمية المحاصيل التي تناولتها هذه الدراسة وهى القمح والذرة الشامية والأرز وقصب السكر وبنجر السكر من أهميتها الغذائية للمستهلكين ومن أهميتها النسبية في التركيب المحصولي في الزراعة المصرية حيث بلغت المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب في مصر خلال متوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦) حوالي ٧٧١١ مليون فدان تمثل حوالي ٥٦% من إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية وحوالي ٤٩,٢% من إجمالي المساحة المحصولية. وقد بلغت المساحة المزروعة بالقمح في مصر خلال نفس الفترة حوالي ٣,٤٠٥ مليون فدان وبالذرة الشامية حوالي ٢٤٥٩ مليون فدان وبالأرز حوالي ١,٣١١ مليون فدان تمثل كل منها حوالي ٤١,١٦%، ٣٣,١%، ١٧% على الترتيب من إجمالي المساحة المزروعة بمختلف أنواع محاصيل الحبوب في مصر. كما بلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل السكرية في مصر (قصب وبنجر السكر) خلال متوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦) حوالي ٨٦٨,٣ ألف فدان تمثل حوالي ٦,٣% من إجمالي مساحة المحاصيل الحقلية وحوالي ٥,٥% من إجمالي المساحة المحصولية وقد ساهمت المساحة المزروعة ببنجر السكر بحوالي ٦٢,١% من إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل السكرية في حين تساهم المساحة المزروعة بقصب السكر بحوالي ٣٧,٩% منها(١٤).

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف دور السياسة السعرية الزراعية في مصر في توجيه تخصيص الموارد نحو إنتاج العديد من السلع الغذائية الإستراتيجية والمتمثلة في كل من القمح والذرة الشامية والمحاصيل السكرية مما ترتب عليه أن إنتاجها لم يحقق مواكبة سريعة للطلب المتزايد عليها وبالتالي كبر حجم الفجوة الغذائية منها حيث تراجعت نسبة الإكتفاء الذاتي من القمح من نحو ٥٨,٢% في متوسط في متوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢) إلى نحو ٤٩,٦% في متوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦) وتراجعها للذرة الشامية من ٦١,٦% إلى نحو ٥٧,٢% وتراجع الفائض عن الإستهلاك المحلي للأرز من نحو ٢٠,٩% إلى نحو ٠,٩% وضآلة معدل تزايدها للسكر من نحو ٦٩,٦% إلى نحو ٧١,٨% خلال نفس الفترتين سالفتا الذكر.

كما تتمثل مشكلة الدراسة من جانب آخر في إختلال الأسعار المحلية للمحاصيل موضع الدراسة أي إنحرافها عن الأسعار المثلى المتمشية مع مختلف المتغيرات الاقتصادية وهو ما يترتب عليه تأثيرها السلبي على الدخول المزرعية. هذا بالإضافة إلى ما ترتب على الفجوة الغذائية من تلك المحاصيل من عدم تحقيق الأمن الغذائي في مصر بمختلف محاوره والتي تتضمن الإتاحة والاستقرار والقدرة وعلى الحصول على الغذاء والأمان الغذائي.

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في مجموعة من الأهداف الرئيسية المتمثلة فيما يلي:

(١) دراسة الوضع الراهن لإنتاج لمحاصيل الدراسة ومحددات الميزان الغذائي لكل منها.

(٢) تقدير الأسعار المزرعية (أسعار الضمان) للمحاصيل موضع الدراسة وفقا لمختلف المتغيرات الاقتصادية للتعرف على مدى تمشي الأسعار المزرعية التي يحصل عليها الزراع مع أسعار الضمان المقدرة وفقا لمختلف المتغيرات الاقتصادية.

(٣) تقييم السياسة السعرية المتبعة في تسويق محاصيل الدراسة من خلال تقدير نموذج التوازن الجزئي للتعرف على آثارها على رفاهية كل من المنتجين والمستهلكين وآثارها على ميزانية الدولة والمتاح من النقد الأجنبي.

(٤) التعرف على تطور مؤشرات الأمن الغذائي للمحاصيل موضع الدراسة لمعرفة مدى تأثير السياسات السعرية في تحقيق الأمن الغذائي في مصر خلال فترة الدراسة.

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات

بجانب إستخدام إسلوب التحليل الاقتصادي الوصفي إستندت الدراسة وهى بسبيل تحقيق الأهداف البحثية إلى بعض الأساليب الإحصائية والرياضية المتمثلة في الإنحدار البسيط لمعرفة الإتجاهات العامة ومعدلات النمو للمتغيرات الاقتصادية التي تضمنتها الدراسة وإسلوب الأرقام القياسية التي تم الإستناد إليه في تقدير أسعار الضمان وفقا للأرقام القياسية لأسعار التصدير والاستيراد والرقم القياسي لنفقة المعيشة في الريف والرقم القياسي لأسعار الجملة، ووفقا لاتجاهات الأسعار المزرعية والعالمية كمتوسط متحرك في السنوات السابقة بالإضافة إلى أسعار الضمان المتعددة وفقا لتغطية تكاليف الإنتاج المزرعي للمحاصيل موضع الدراسة، كما استندت الدراسة في تحقيق أهدافها البحثية إلى نموذج التوازن الجزئي وهو نموذج يمكن من خلاله القياس الكمي لتأثير السياسة المعنية على كل من عوائد الحكومة ودخول كل من المنتجين والمستهلكين،وهو بذلك يمثل منهجا تحليليا يمكن من خلاله الحصول على المعلومات الخاصة بالأربحية التجارية.

تطور أسعار المنتجين والمستهلكين لأهم محاصيل الحبوب والمحاصيل السكرية في مصر

تناولت الدراسة في هذا الجزء التطور الزمني للأسعار المزرعية وأسعار التجزئة للمستهلكين لمحاصيل الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) للتعرف على مدى التوازن في معدلات النمو بينها خلال فترة الدراسة وقد تبين من بيانات الأسعار المنشورة والتقديرات الإحصائية الواردة بجدول (١) ما يلي:

القمح: تراوح السعر المزرعي للطن من القمح في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) بين حد أدنى بلغ حوالي ٦٩٤ جنيه عام ٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ حوالي ٢٧٦٨ جنيه عام ٢٠١٦، وتراوح نظيره لسعر المستهلك بين حد أدنى بلغ حوالي ١٠٧٤ جنيه عام ٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ حوالي ٥٥٧٦ جنيه عام ٢٠١٦، كما يتضح من جدول (١) أن السعر المزرعي للقمح أخذ إتجاها تزايديا معنوي إحصائيا خلال فترة الدراسة بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائيا بلغ حوالي ٩,٤ % في حين أخذ نظيره لسعر المستهلك إتجاها تزايديا معنوي إحصائيا بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ١٠,٤% وهو ما يشير إلى تفوق معدلات النمو في أسعار المستهلكين للقمح عن نظيرتها لأسعار المنتجين.

الذرة الشامية: تراوح السعر المزرعي للطن من الذرة الشامية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) بين حد أدنى بلغ حوالي ٥٩٣ جنيه عام ٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ حوالي ٢٢٩٩ جنيه عام ٢٠١٦، وتراوح نظيره لسعر المستهلك بين حد أدنى بلغ حوالي ٩٠٧ جنيه عام ٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ حوالي ٣٦٤١ جنيه عام ٢٠١٦، كما يتضح من جدول (١) أن السعر المزرعي للذرة الشامية أخذ إتجاها تزايديا معنوي إحصائيا خلال فترة الدراسة بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائيا بلغ حوالي ١٠,٤ % في حين أخذ نظيره لسعر المستهلك إتجاها تزايديا معنوي إحصائيا بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ١١,١% وهو ما يشير إلى تفوق معدلات النمو في أسعار المستهلكين للذرة عن نظيرتها لأسعار المنتجين.

الأرز: تراوح السعر المزرعي للطن من الأرز في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) بين حد أدنى بلغ حوالي ٨٧٠ جنيه عام ٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ حوالي ٣٣٨٥ جنيه عام ٢٠١٦، وتراوح نظيره لسعر المستهلك بين حد أدنى بلغ حوالي ١٣٩٠ جنيه عام ٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ حوالي ٦٠٩٠ جنيه عام ٢٠١٦، كما يتضح من جدول (١) أن السعر المزرعي للأرز أخذ إتجاها تزايديا معنوي إحصائيا بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ٧,٩ % في حين أخذ نظيره لسعر المستهلك إتجاها تزايديا معنوي إحصائيا بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ٩,١% وهو ما يشير إلى تفوق معدلات النمو في أسعار المستهلكين للأرز عن نظيرتها لأسعار المنتجين.

جدول (١) معالم معادلات الاتجاه الزمني الخطية لأسعار المنتجين والمستهلكين لأهم محاصيل الحبوب والمحاصيل السكرية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) **الوحدة:جنيه للطن**

البيان	ثابت الدالة α	معامل الإنحدار β	F	R^{-2}	معدل النمو %
السعر المزرعي للقمح	253.8	155.3	287	0.95	9.4
سعر المستهلك للقمح	155.6	271.9	183	0.92	10.5
السعر المزرعي للذرة الشامية	167.5	134	241	0.94	10.4
سعر المستهلك للذرة الشامية	214	208	53.2	0.78	11.1
السعر المزرعي للإرز	639.5	172.6	433	0.97	7.9
سعر المستهلك للإرز	573.5	284.5	241	0.94	9.1
السعر المزرعي لقصب السكر	5.6	26.9	112	0.88	10.8
السعر المزرعي لبنجر السكر	52.4	21.4	217	0.94	8.7
سعر السكر المنتج المعبأ	181.8	351.2	190	0.93	10.5
سعر المستهلك للسكر	374	387.6	202	0.93	10

حيث **معنوية عند ٠,٠١ ، *معنوية عند ٠,٠٥

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات المراجع أرقام (٤، ١٢)

قصب وبنجر السكر: تراوح السعر المزرعي للطن من قصب السكر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) بين حد أدنى بلغ حوالي ٧٠,٤ جنيه عام ٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ حوالي ٢٨٤ جنيه عام ٢٠١٦، وتراوح السعر المزرعي للطن من بنجر السكر بين حد أدنى بلغ حوالي ١٠٠ جنيه عام ٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ حوالي ٣٧٩,٤ جنيه عام ٢٠١٦، تراوح سعر طن منتج السكر المعبأ بين حد أدنى بلغ حوالي ١٢٢٠ جنيه عام ٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ حوالي ٧٥٩٠ جنيه عام ٢٠١٦، في حين تراوح سعر المستهلك للسكر بين حد أدنى بلغ حوالي ١٣٩٠ جنيه عام ٢٠٠٠ وحد أقصى بلغ حوالي ٨٣٠٠ جنيه عام ٢٠١٦، ويتضح من جدول(١)أن السعر المزرعي لقصب السكر أخذ إتجاها تزايديا معنوي إحصائيا خلال فترة الدراسة بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ٨,٧ % وأخذ نظيره للسكر المنتج المعبأ نفس الإتجاه بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ١٠,٥%وأخذ نظيره لسعر المستهلك نفس الإتجاه بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ١٠%وهو ما يشير إلى تفوق معدل نمو الأسعار المزرعية لقصب السكر عن نظيرتها لبنجر السكر وإنخفاض معدل النمو في سعر المستهلك للسكر عن نظيره للسكر المنتج المعبأ وذلك نتيجة لسياسة دعم الدولة لسكر البطاقات التموينية.

الأسعار المزرعية السائدة والمقدرة لمحاصيل الدراسة وفقا للمتغيرات الاقتصادية:

لكي تؤدي الأسعار المزرعية دورها في توجيه إستخدام الموارد الزراعية بما يترتب عليه تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إستخدام تلك الموارد والتي من شأنها تحقيق عائد مجزي للزراع من نشاطهم المزرعي ومن جانب آخر التوسع في زراعة المحاصيل الإستراتيجية موضع الدراسة للحد من فجوتها الغذائية فإنه لابد أن تواكب التغيرات السنوية في الأسعار المزرعية لتلك المحاصيل التغيرات التي تحدث في مختلف المتغيرات الاقتصادية.وقد إستندت الدراسة في هذا الجزء إلى تقدير الأسعار المزرعية وفقا لتلك المتغيرات على النحو التالي:

أولا: الأسعار المزرعية المقدرة وفقا لتكاليف الإنتاج:

وهى أكثر الطرق إستخداما حيث من المعروف إقتصاديا أن السعر المزرعي السائد يجب أن يغطي تكاليف الإنتاج ويسمح بتحقيق عائد صافي مجزي للمزارع لتغطية عائد رأس المال والإدارة كتكلفة فرصة بديلة ويتضح من جدول (٢) أن السعر المزرعي السائد خلال متوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦) لكل من القمح وقصب وبنجر السكر كان متمشيا مع تكاليف الإنتاج حيث كان السعر المزرعي لها أعلى من نظيره المقدر وفقا لتكاليف الإنتاج لكل منها بنحو ٥%، ٤٧%، ٥%على الترتيب. في حين أن السعر المزرعي السائد لكل من الذرة الشامية والأرز خلال متوسط الفترة كان أقل من نظيره المقدر بنحو ٧%، ١٤% على الترتيب.

ثانيا: الأسعار المزرعية المقدرة على أساس المساواة بنفقة المعيشة

ويعرف سعر المساواة بأنه هو ذلك السعر الذي يعطي المزارع نفس القوة الشرائية لمنتجاته في فترة معينة تعتبر فترة أساس وبمعنى آخر هو السعر الذي يعطي قيمة السلعة نفس القوة الشرائية. التي كانت تتمتع بها في فترة أساس معينة ويتضح من جدول (٢) أن الأسعار المزرعية المقدرة لمحاصيل الدراسة خلال متوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦) وفقا لسعر المساواة كانت أعلى من نظيرتها السائدة والتي حصل عليها الزراع لمحاصيل الدراسة بإستثناء محصول قصب السكر والذي كانت أسعاره المزرعية التي حصل عليها الزراع أعلى من تلك المقدرة وفقا للمساواة بنفقة المعيشة بنحو ١٤% في حين كانت الأسعار المزرعية التي حصل عليها الزراع لكل من القمح، الذرة الشامية، الأرز، بنجر السكر أقل من نظيرتها المقدرة وفقا لنفقة المعيشة بنحو ٦%، ١٢%، ٣١%، ٧% لكل منها على الترتيب.

ثالثا: الأسعار المزرعية المقدرة على أساس الأسعار العالمية

وفي هذه الطريقة يجرى تحديد السعر المزرعي للمحصول بطريقة تحافظ على النسبة بين السعر المزرعي السائد وسعر التصدير(فوب) أو سعر الإستيراد (سيف) المعادل للمحصول كما كانت في فترة الأساس. ويتضح من جدول (٢) أن الأسعار المزرعية السائدة والتي حصل عليها الزراع خلال متوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦) كانت أقل من نظيرتها المقدرة وفقا للأسعار العالمية لكل من الذرة الشامية، الأرز، بنجر السكر بنحو ١٥%، ٢٣%، ١٠% على الترتيب في حين كانت الأسعار المزرعية التي حصل عليها الزراع لكل من القمح، قصب السكر أعلى من نظيرتها المقدرة وفقا للأسعار العالمية بنحو ١٥%، ٩% لكل منها على الترتيب.

رابعا: الأسعار المزرعية المقدرة على أساس إتجاهات الأسعار

وفي هذه الطريقة يتم الربط بين الأسعار التي يحصل عليها الزراع والمتوسط المتحرك للأسعار في السنوات السابقة. ويتضح من جدول (٢) أن الأسعار التي يحصل عليها الزراع خلال متوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦) كانت أعلى من نظيرتها المقدرة وفقا لهذا المتغير لمحاصيل الدراسة بإستثناء بنجر السكر حيث كان السعر المزرعي الذي حصل عليه الزراع لكل من القمح، الذرة الشامية، الأرز، قصب السكر أعلى من نظيره المقدر وفقا لهذا المتغير بنحو ٥%، ٢%، ٤%، ٢٩% على الترتيب في حين كان السعر المزرعي السائد لبنجر السكر أقل من نظيرة المقدر وفقا لهذا المتغير خلال متوسط نفس الفترة بنحو ٢%.

خامسا: الأسعار المزرعية المقدرة وفقا للعوامل العديدة

وفي هذه الطريقة يقدر السعر المزرعي على أساس متوسط السعر المقدر وفقا للمتغيرات الأربعة سالفة الذكر. ويتضح من جدول (٢) أنه وفقا لمتوسط التقديرات سالفة الذكر أن الأسعار المزرعية التي حصل عليها الزراع خلال متوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦) لمحاصيل الذرة الشامية والأرز كانت أقل من نظيرتها المقدرة وفقا لمتوسط العوامل المتعددة بنحو ٨%، ١٢% على الترتيب في حين كانت الأسعار المزرعية السائدة التي تحصل عليها الزراع لكل من القمح، قصب السكر، بنجر السكر أعلى من نظيرتها المقدرة وفقا لمتوسط العوامل المتعددة بنحو ٥%، ٢٣%، ٤% لكل منها على الترتيب.

جدول (٢) الأسعار المزرعية السائدة والأسعار المقدرة لمحاصيل الدراسة وفقا لمختلف المتغيرات الاقتصادية في متوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦)

البيان	القمح	الذرة الشامية	الأرز	قصب السكر	بنجر السكر
	جنيه/أردب	جنيه/أردب	جنيه/طن	جنيه/طن	جنيه/طن
السعر المزرعي السائد	413	327	2178	467	372
السعر المزرعي المقدر وفقا لتكاليف الإنتاج	390	351	2208	317	353
السعر المزرعي المقدر وفقا لنفقة المعيشة	439	369	2847	411	397
السعر المزرعي المقدر وفقا للأسعار العالمية	351	377	2798	423	411
السعر المزرعي المقدر وفقا للعوامل لإتجاهات الأسعار	392	321	2101	362	383
السعر المزرعي المقدر وفقا للعوامل المتعددة	393	355	2489	378	386

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات المراجع أرقام (١١، ١٢، ١٦).

الميزان الغذائي ومعامل الأمن الغذائي لمحاصيل الدراسة

للأمن الغذائي مفهومين أولهما: المفهوم المطلق، وثانيهما: المفهوم النسبي، ويعني المفهوم المطلق ضمان استمرار تدفق كمية المواد الغذائية التي تؤمن كل فرد من أفراد المجتمع بمستوى السعرات الحرارية المطلوبة للحياة الصحية وفقاً للمعايير العلمية المتفق عليها دوليًّا وذلك خلال فترة من الزمن. في حين يعرف المفهوم النسبي للأمن الغذائي بأنه ضمان تدفق المستوى المعتاد من الغذاء اللازم لاستهلاك المجتمع خلال فترة من الزمن، كما تعرف منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء بأنه جميع الظروف والمعايير الضرورية

خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء اللازم لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوق به صحيًّا وملائمًا للاستهلاك الآدمي وغير ضار بالبيئة، حيث لم يعد يكفي أن يتاح الغذاء بكميات كافية، وأن يشتمل على محتوى غذائي واف باحتياجات الجسم، بل يجب أن يكون آمناً للاستهلاك ، وألا يعرض صحة المستهلك للخطر أو الضرر، وألاً يهدد البيئة أو يزيد من مشاكل التلوث البيئي(٩).

الميزان الغذائي ومعاملات الأمن الغذائي للقمح:

يتضح من جدول (٣) أن المتوسط السنوي للإنتاج المحلي من القمح في مصر قد تزايد من حوالي ٧,٩ مليون طن خلال متوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) إلى حوالي ٩,١ مليون طن خلال متوسط الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) وتزايد المتاح للإستهلاك منه من حوالي ١٤,٢ مليون طن سنويا خلال متوسط الفترة الأولى إلى حوالي ١٧,٨ مليون طن سنويا خلال متوسط الفترة الثانية كما تراجع المتوسط السنوي لنصيب الفرد منه من حوالي ١٧٢كجم خلال متوسط الفترة الأولى إلى حوالي ١٣٠كجم خلال الفترة الثانية، وتزايد مقدار الفجوة الغذائية منه والتي يتم إستيرادها من الخارج من حوالي ٦,٣ مليون طن سنويا خلال متوسط الفترة الأولى إلى حوالي ٨,٦ مليون طن خلال متوسط الفترة الثانية، كما تراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي من نحو ٥٥% خلال الفترة الأولى إلى نحو ٥٢% خلال متوسط الفترة الثانية .

كما يتضح من جدول (٤) أن الإنتاج المحلي من القمح في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) قد أخذ إتجاها تزايديا معنوي إحصائيا بمعدل نمو بلغ نحو ٢,٥% سنويا، وأخذ المتاح للإستهلاك منه إتجاها تزايديا معنوي إحصائيا بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٣,٧% سنويا في حين أخذ متوسط نصيب الفرد منه إتجاها تناقصيا معنوي إحصائيا بمعدل ١,٧% سنويا وأخذت نسبة الاكتفاء الذاتي منه إتجاها تناقصيا بمعدل ١,٣% سنويا.

ويتضح من جدول (٥) تزايد المتوسط اليومي للإستهلاك من القمح من حوالي ٣٩ ألف طن يوميا خلال متوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) إلى حوالي ٤٨,٦٧ ألف طن يوميا خلال متوسط الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) وهو ما ترتب عليه تراجع فترة كفاية الإنتاج المحلي من القمح للإستهلاك من حوالي ٢٠٧ يوم خلال الفترة الأولى إلى حوالي ١٨٩ يوم خلال الفترة الثانية وكذلك ثبات الإعتماد على الواردات في سد الفجوة الغذائية من القمح حيث بلغت فترة تغطية الواردات للإستهلاك المحلي حوالي ٢١٥ يوم في السنة خلال الفترة الأولى وحوالي ٢١٥ يوم في السنة خلال الفترة الثانية. كما تناقصت كمية المخزون الإستراتيجي من القمح (مقدار الفائض أو العجز) من حوالي ٢,٢٤٩ مليون طن كمتوسط سنوي خلال الفترة الأولى إلى حوالي ١,٨٦٣ مليون طن خلال الفترة الثانية وبلغت فترة كفاية هذا المخزون الإستراتيجي للإستهلاك المحلي حوالي ٥٨ يوم في السنة خلال الفترة الأولى وحوالي ٣٨ يوم خلال الفترة الثانية. كما بلغت قيمة معامل الأمن الغذائي حوالي ٠,١٣ في متوسط الفترة الأولى وحوالي ٠,١ في متوسط الفترة الثانية ويستدل من إبتعاد تلك القيمة عن الواحد الصحيح على إنخفاض حالة الأمن الغذائي من القمح في مصر.

الميزان الغذائي ومعاملات الأمن الغذائي للذرة الشامية:

يتضح من جدول (٣) تزايد الإنتاج المحلي من الذرة الشامية في مصر من حوالي ٧,٣ مليون طن في متوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) إلى حوالي ٧,٦ مليون طن في متوسط الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) وتزايد المتاح للإستهلاك منه من حوالي ١١,٨ مليون طن إلى حوالي ١٣,٨ مليون طن خلال فترتي الدراسة، كما تراجع المتوسط السنوي لنصيب الفرد منه من حوالي ٩٣ كجم إلى حوالي ٥٩ كجم سنويا، وتزايدت الفجوة الغذائية منه والتي يجرى إستيرادها من الخارج من حوالي ٤,٥ مليون طن إلى حوالي ٦,٢ مليون، وتراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي منه من حوالي ٦٢% إلى حوالي ٥٥% خلال فتري الدراسة.

كما يتضح من جدول (٤) أن الإنتاج المحلي من الذرة الشامية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) قد أخذ إتجاها تزايديا معنوي إحصائيا بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١%، وأخذ المتاح للإستهلاك منه

إتجاها تزايديا معنوي إحصائيا بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١,٩%، في حين أخذ متوسط نصيب الفرد منه إتجاها تناقصيا معنوي إحصائيا بمعدل نحو ٤,٦% سنويا، وأخذت نسبة الاكتفاء الذاتي منه إتجاها تناقصيا معنوي إحصائيا بمعدل بلغ نحو ٠,٩% سنويا. ويستدل من ذلك على عدم ملاحقة الزيادة في الطاقة الإنتاجية للزيادة في الطاقة الإستهلاكية من هذا المحصول نتيجة التوسع في مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة حيث يستخدم الجانب الأكبر من الذرة الشامية في صناعة أعلاف الحيوانات المزرعية والدواجن حيث بلغت نسبة المستخدم في غذاء الحيوان منه نحو ٤٧% من المتاح للإستخدام، ونسبة المستخدم في غذاء الإنسان نحو ٣٨% والباقي يستخدم في التصنيع وإعداد التقاوي.

ويتضح من جدول (٥) تزايد الإستهلاك المحلي اليومي من الذرة الشامية من حوالي ٢٩ ألف طن في متوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) إلى حوالي ٣٧ ألف طن في متوسط الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) مما ترتب عليه تناقص فترة كفاية الإنتاج للإستهلاك المحلي من حوالي ٢٢٢ يوم إلى حوالي ١٧١ يوم وزيادة فترة تغطية الواردات منه للإستهلاك من حوالي ١٥٩ يوم إلى حوالي ١٨١ يوم، كما يتضح تراجع المخزون الإستراتيجي من الذرة الشامية من فائض بلغ حوالي ٤٨٥ ألف طن في متوسط الفترة الأولى إلى عجز بلغ حوالي ٤٨١ ألف طن في متوسط الفترة الثانية وهو ما أدى إلى تراجع معامل الأمن الغذائي من حوالي ٠,٠٤ خلال الفترة الأولى إلى حوالي -٠,٠٤ خلال الفترة الثانية وهو ما يشير إلى إنخفاض حالة الأمن الغذائي من الذرة الشامية في مصر.

جدول (٣) الميزان الغذائي لأهم محاصيل الحبوب والسكر في مصر خلال متوسط الفترتين (٢٠٠٥-٢٠١٠)، (٢٠١١-٢٠١٦)

الكمية بالألف طن

المحصول	الإنتاج المحلي	المتاح للإستهلاك	متوسط نصيب الفرد في السنة كجم	الفجوة أو الفائض	نسبة الاكتفاء الذاتي%
القمح					
الفترة الأولى	7911	14241	172	-6331	55
الفترة الثانية	9143	17765	130	-8622	52
الذرة الشامية					
الفترة الأولى	7338	11870	93	-4532	62
الفترة الثانية	7590	13819	59	-6229	55
الأرز					
الفترة الأولى	4900	4143	47	758	120
الفترة الثانية	5321	5203	40	118	102
السكر					
الفترة الأولى	1758	2618	34	-860	67
الفترة الثانية	2127	2993	34	-866	71

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات المرجع رقم (٣).

الميزان الغذائي ومعاملات الأمن الغذائي للأرز:

يتضح من جدول (٣) أن المتوسط السنوي للأنتاج المحلي من الأرز في مصر قد تزايد من حوالي ٤,٩ مليون طن خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) إلى حوالي ٥,٣ مليون طن خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦)، وتزايد المتاح للإستهلاك منه من حوالي ٤,١ مليون طن إلى حوالي ٥,٢ مليون طن خلال فترتي الدراسة، ورغم ذلك إنخفض المتوسط السنوي لنصيب الفرد منه من حوالي ٤٧ كجم إلى حوالي ٤٠ كجم خلال فترتي الدراسة، ويعزى إنخفاض نصيب الفرد منه في جانب كبير منه إلى إرتفاع أسعار بيعه للمستهلك والذي تزايد من ٢,٢ جنيه للكجم خلال متوسط الفترة الأولى إلى حوالي ٤,٨ جنيه للكجم خلال الفترة الثانية أي بنسبة ١١٨%، كما تناقص الفائض عن حاجة الأستهلاك المحلي منه والذي يجرى توجيهه للتصدير من حوالي ٧٥٨ ألف طن إلى حوالي ١١٨ ألف طن خلال فترتي الدراسة أي بنسبة ١٦%.

ويتضح من جدول(٤)أن الإنتاج المحلي من الأرز في مصر خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠١٦)قد أخذ إتجاها تزايديا معنوي إحصائيا بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ٢,٣%، وأخذ المتاح للإستهلاك منه إتجاها تزايديا معنوي إحصائيا بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ٣,٨% في حين أخذ متوسط نصيب الفرد منه إتجاها تناقصيا معنوي إحصائيا بمعدل ٢,١% سنويا، وأخذت نسبة الأكتفاء الذاتي منه إتجاها تناقصيا بمعدل ١,٧% سنويا.

جدول (٤) معالم معادلات الاتجاه الزمني الخطية لمحددات الميزان الغذائي لأهم محاصيل الحبوب والسكر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦).

البيان	ثابت الدالة α	معامل الإنحدار β	F	R^2	معدل النمو %	مستوى المعنوية
القمح						
الإنتاج (بالإلف طن)	6204.9	198	71.11	0.83	2.5	**
المتاح للستهلاك (بالإلف طن)	9591.4	557.3	73.7	0.83	3.7	**
متوسط نصيب الفرد (كجم/سنة)	176.4	(-2.6)	6.4	0.3	(-1.7)	*
نسبة الإكتفاء الذاتي%	61.6	(-0.72)	18.6	0.55	(-1.3)	**
الذرة الشامية						
الإنتاج (بالإلف طن)	6502.1	72.1	15.6	0.5	1	**
المتاح للستهلاك (بالإلف طن)	10138.6	232.2	26	0.63	1.9	**
متوسط نصيب الفرد (كجم/سنة)	117	(-3.8)	46.8	0.76	(-4.6)	**
نسبة الإكتفاء الذاتي%	64	(-0.52)	7.4	0.33	(-0.87)	**
الأرز						
الإنتاج (بالإلف طن)	3902.4	112.2	22.7	0.62	2.3	**
المتاح للستهلاك (بالإلف طن)	2956.5	166.6	44.9	0.76	3.8	**
متوسط نصيب الفرد (كجم/سنة)	53.26	(-0.93)	19	0.58	(-2.1)	**
نسبة الإكتفاء الذاتي%	128	(-1.77)	15	0.52	(-1.7)	**
السكر						
الإنتاج (بالإلف طن)	1167.2	63.7	134	0.89	3.6	**
% لمساهمة سكر القصب	80	(-2.25)	188	0.92	(-8.9)	**
% لمساهمة سكر البنجر	19.5	2.25	188	0.92	5.5	**
المتاح للستهلاك (بالإلف طن)	1805	83.7	416	0.96	3.2	**
متوسط نصيب الفرد (كجم/سنة)	29.2	0.35	25.2	0.61	1.1	**
نسبة الإكتفاء الذاتي%	63.4	0.48	8.2	0.34	0.7	**

حيث : **معنوية عند ٠,٠١ ، *معنوية عند ٠,٠٥

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات المرجع رقم (٣)

ويتضح من جدول (٥) تزايد متوسط الإستهلاك اليومي من الأرز من حوالي ١٢,٢٦ ألف طن خلال متوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) إلى حوالي ١٤,٢٥ ألف طن خلال متوسط الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) وإنخفاض فترة كفاية الإنتاج للإستهلاك من حوالي ٤٣٦ يوم إلى حوالي ٣٧٣ يوم خلال فترتي الدراسة، كما تغير متوسط العجز في المخزون الإستراتيجي والذي بلغ حوالي ١٦٦ ألف طن خلال الفترة الأولى بسبب زيادة كمية الصادرات منه للخارج والذي بلغ متوسطها في متوسط تلك الفترة حوالي ٨٨٧ ألف طن سنويا إلى فائض بلغ متوسطه السنوي خلال الفترة الثانية حوالي ٣٣ ألف طن سنويا وذلك بسبب تراجع الصادرات المصرية للأرز للخارج والتي بلغ متوسطها خلال تلك الفترة حوالي ١٣٥ ألف طن سنويا وهو ما ترتب عليه تحسن معامل الأمن الغذائي للفترة الثانية والمقدر بحوالي ٠,٠٥عن نظيره للفترة الأولى والمقدر بحوالي ٠,٠٢ .

الميزان الغذائي ومعاملات الأمن الغذائي للسكر:

يتضح من جدول (٣) أن الإنتاج المحلي من السكر في مصر قد تزايد من حوالي ١,٨ مليون طن سنويا خلال متوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) إلى حوالي ٢,١ مليون طن خلال متوسط الفترة (٢٠١١-

٢٠١٦) بسبب التوسع في المساحة المنزرعة ببنجر السكر، وتزايد المتاح للإستهلاك منه من حوالي ٢,٦ مليون طن إلى حوالي ٣مليون طن، وثبات المتوسط السنوي لنصيب الفرد منه حوالي ٣٤ كجم وحوالي ٣٤ كجم، وتزايدت الفجوة الغذائية منه من حوالي ٨,٦ مليون طن إلى ٨,٧ مليون طن، وتزايدت نسبة الإكتفاء الذاتي منه من نحو ٦٧% إلى نحو ٧١% خلال فترتي الدراسة.

جدول (٥) الفائض والعجز ومعامل الأمن الغذائي لأهم محاصيل الحبوب والسكر في خلال الفترتين (٢٠٠٥-٢٠١٠)، (٢٠١١-٢٠١٦)

المحصول	الأستهلاك المحلي اليومي بالألف طن	فترة كفاية الإنتاج للأستهلاك المحلي باليوم	فترة تغطية الواردات للإستهلاك باليوم	مجموع الفترتين*	الفائض والعجز**		معامل الأمن الغذائي***
					الكمية بالألف طن	فترة كفاية الفائض والعجز للإستهلاك باليوم	
القمح							
الفترة الأولى	39	207.38	215.28	422.66	2249.72	57.66	0.13
الفترة الثانية	48.67	188.66	214.61	403.27	1862.6	38.27	0.1
الذرة الشامية							
الفترة الأولى	29.25	222.28	159.28	381.57	484.6	16.57	0.04
الفترة الثانية	36.61	170.75	181.1	351.85	-481.42	-13.15	-0.04
الأرز							
الفترة الأولى	12.26	436.13	1.19	437.33	887.06	72.33	0.02
الفترة الثانية	14.25	373.4	3.37	376.8	33.15	11.1	0.05
السكر							
الفترة الأولى	7.17	232.35	152.9	385.24	145.21	20.24	0.01
الفترة الثانية	8.2	259.4	144.21	403.6	316.52	38.37	0.11

*** حسبت فترتي كفاية الإنتاج وتغطية الواردات بقسمة كل منهما على مقدار الاستهلاك اليومي.**

**** مقدار الفائض أو العجز)(المخزون الاستراتيجي))**

ــ كمية الصادرات [(مجموع طول فترتي كفاية الإنتاج وتغطية الواردات ــ ٣٦٥) × الاستهلاك المحلي اليومي]

***** معامل الأمن الغذائي = المخزون الاستراتيجي / متوسط الاستهلاك السنوي**

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات المراجع أرقام (٣، ٥، ١١)

كما يتضح من جدول (٤) أن إنتاج السكر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) قد أخذ إتجاها تصاعديا معنوي إحصائيا بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ٣,٦%، وقد أخذت مساهمة سكر البنجر في إجمالي إنتاج السكر في مصر تجاها تزايديا معنوي إحصائيا بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٥,٥% في حين أخذ سكر القصب تجاها تناقصيا معنوي إحصائيا بلغ معدله نحو ٨,٩% سنويا، كما أخذ المتاح للإستهلاك منه إتجاها تزايديا معنوي إحصائيا بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ٣,٢% وأخذ متوسط نصيب الفرد منه إتجاها تزايديا معنوي إحصائيا بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي١,١%، وأخذت نسبة الأكتفاء الذاتي منه إتجاها تزايديا معنوي إحصائيا بمعدل نمو سنوي بلغ نحو٠,٧%.

ويتضح من جدول (٥) أن الإستهلاك المحلي اليومي من السكر في مصر قد تزايد من حوالي ٧,٢ ألف طن خلال متوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠) إلى حوالي ٨,٢ ألف طن خلال متوسط الفترة (٢٠١١-٢٠١٦)، وتزايدت فترة كفاية الإنتاج للإستهلاك المحلي من حوالي ٢٣٢ يوم إلى حوالي ٢٥٩ يوم وهو ما ترتب عليه إنخفاض فترة الأعتماد على الواردات لتغطية الإستهلاك المحلي من حوالي ١٥٣ يوم إلى حوالي ١٤٤ يوم، كما تزايدت كمية المخزون الإستراتيجي من السكر في مصر من حوالي ١٤٥ ألف طن سنويا في متوسط الفترة الأولى إلى حوالي ٣١٦ ألف طن سنويا في متوسط الفترة الثانية وإرتفعت فترة كفاية هذا المخزون الإستراتيجي للإستهلاك المحلي من ٢٠ يوم خلال متوسط الفترة الأولى إلى حوالي ٣٨ يوم خلال متوسط الفترة الثانية وقد ترتب على ذلك تحسن معامل الأمن الغذائي للسكر في مصر من نحو ٠,٠١ خلال متوسط الفترة الأولى إلى نحو ٠,١١ خلال متوسط الفترة الثانية.

أثر السياسة السعرية لمحاصيل الدراسة على الجوانب الإنتاجية والإستهلاكية والاقتصاد القومي

إستندت الدراسة في هذا الجزء إلى نموذج التوازن الجزئي للتعرف على مدى تحقيق السياسة السعرية لمحاصيل الدراسة لأهدافها وتمثلت المعايير التي أمكن تقديرها من هذا النموذج فيما يلي:

معامل الحماية الأسمية للإنتاج: وهو يوضح أثر السياسة السعرية على الأسعار المزرعية للسلع موضع الدراسة مقارنة بأسعارها العالمية ويحسب من المعادلة التالية: $NPC(Pp) = \frac{pdp}{rpwp}$

حيث : pdp تمثل السعر المزرعي، pwp تمثل السعر العالمي، r تمثل سعر الصرف التوازني

وكلما زادت قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح كانت السياسة السعرية في صالح المنتج الزراعي والعكس صحيح.

معامل الحماية الأسمية للإستهلاك: وهو يوضح أثر السياسة السياسة السعرية على أسعار التجزئة للسلع موضع الدراسة مقارنة بأسعاها العالمية ويحسب من المعادلة التالية: $NPC(Pw) = \frac{pdc}{rpwc}$

حيث: pdc تمثل سعر التجزئة للمستهلك، pwc تمثل سعر الحدود، r تمثل سعر الصرف التوازني

وكلما قل هذا المعامل عن الواحد الصحيح كانت السياسة السعرية في صالح المستهلك والعكس صحيح.

العائد أو الخسارة الأجتماعية في مجال الإنتاج: حيث يتحقق العائد الإجتماعي في مجال الإنتاج في ظل إرتفاع السعر العالمي عن السعر المحلي وتتحقق الخسارة الإجتماعية في ظل إنخفاض السعر العالمي عن السعر المحلي وتحسب من المعادلة التالية:$NELP = 0.5\ (QW - Qd)\ (Pb - Pd)$

حيث: Qw تمثل كمية الإنتاج عند سعر الحدود، Qd تمثل كمية الإنتاج عند السعر المحلي، P_bتمثل سعر الحدود، P_d تمثل السعر المحلي.

العائد أو الخسارة الأجتماعية في مجال الإستهلاك: حيث يتحقق العائد الإجتماعي في مجال الإستهلاك في ظل إرتفاع السعر العالمي عن السعر المحلي وتتحقق الخسارة الإجتماعية في ظل إنخفاض السعر العالمي عن السعر المحلي وتحسب من المعادلة التالية:

$NELc = 0.5\ (CW - Cd)\ (Pd - Pb)$

حيث: Cw تمثل كمية الإستهلاك عند سعر الحدود، Cd تمثل كمية الإستهلاك عند السعر المحلي، P_d تمثل السعر المحلي، P_bتمثل سعر الحدود.

صافي العائد أو الخسارة الأجتماعية: وهى تمثل إجمالي العوائد أو الخسارة الإجتماعية على مستوى كل من الإنتاج والإستهلاك.

الآثار التوزيعية للمنتجين (التغير في فائض المنتج): حيث يمثل فائض المنتج مقدار الفرق بين تكلفة المنتج لإنتاج قدر معين من السلعة الزراعية موضع الدراسة ومقدار إيراداته من تسويقها. وتحسب تلك الآثار من المعادلة التالية:$PS = Q_d\ (Pd - Pb) - NELP$

حيث: Q_dتمثل كمية الإنتاج عند السعر المحلي، **Pd**تمثل السعر المحلي، **Pb** تمثل سعر الحدود، **NELP**تمثل العائد أو الخسارة الإجتماعية في مجال الإنتاج.

الآثار التوزيعية للمستهلكين (التغير في فائض المستهلك): حيث يمثل فائض المستهلك مقدار الفرق بين مقدار ما يدفعه المستهلك للحصول على قدر معين من السلعة موضع الدراسة ومقدار ما يكون مستعدا لدفعه للحصول على هذا القدر من هذه السلعة إيراداته. وتحسب تلك الآثار من المعادلة التالية: $PS = C_d\ (Pb - Pd) - NELc$

حيث: C_dتمثل كمية الإستهلاك عند السعر المحلي، **Pb**تمثل سعر الحدود،**Pd**تمثل السعر المحلي، **NELC**تمثل العائد أو الخسارة الإجتماعية في مجال الإستهلاك.

العائد أو الفقد الحكومي (التغير في إيرادات الحكومة): وهو يمثل الفرق بين الآثار التوزيعية للمستهلكين و الآثار التوزيعية للمنتجين مضافا إليها مقدار العائد أو الخسارة الإجتماعية في مجال الإنتاج والإستهلاك ويبين هذا المعيار أثر السياسة السعرية على الميزانية العامة.

التغير في حصيلة النقد الأجنبي: وهو يعكس أثر السياسة السعرية للمحاصيل موضع الدراسة على حصيلة الدولة من النقد الأجنبي ويحسب من المعادلة التالية:**(**$FE = Pb(QW - Q_d + C_d - CW$

حيث: Pb تمثل سعر الحدود، QW تمثل كمية الإنتاج عند سعر الحدود، Q_dتمثل كمية الإنتاج عند السعر المحلي، C_d تمثل كمية الإستهلاك عند السعر المحلي، CW تمثل كمية الإستهلاك عند سعر الحدود.

معدل التعريفة الجمركية:هو عبارة عن واحد صحيح مطروحا منه معامل الحماية الأسمية للإنتاج، فإذا كانت إشارة المعدل سالبة فإن المنتج الأجنبي يحصل على دعم ضمني ويعتبر ذلك ضرائب ضمنية يتحملها المنتج المحلي والعكس.

معامل التعريفة الجمركية: يحسب من المعادلة = معامل الحماية الأسمية للإستهلاك/ معدل التعريفة الجمركية.

أثر السياسة السعرية على محاصيل الدراسة

معاملات الحماية السعرية

يتضح من الجدول (٦) أن معاملات الحماية الإسمية للإنتاج خلال فترتي الدراسة (٢٠٠٥-٢٠١٠)، (٢٠١١-٢٠١٦) كان أكبر من الواحد الصحيح لكل من القمح، الذرة الشامية،حيث بلغت حوالي ١,١٠، ١,١٥ لكل منها على الترتيب خلال الفترة الأولى وحوالي ١,٣٨، ١,١٩ لكل منها على الترتيب خلال الفترة الثانية وحيث أنها أكبر من الواحد الصحيح فإنها تشير إلى أن السياسة السعرية كانت في صالح منتجي تلك المحاصيل خلال فترتي الدراسة، كما تشير زيادة تلك المعاملات خلال الفترة الثانية عن الفترة الأولى إلى تحسنها في صالح المنتجين. في حين بلغت تلك المعاملات لمحاصيل الأرز وقصب السكر وبنجر السكر حوالي ٠,٨٤، ٠,٩٧، ٠,٧٥ لكل منها على الترتيب خلال الفترة الأولى وحوالي ٠,٨٨، ١، ٠,٦٦ لكل منها على الترتيب خلال الفترة الثانية وحيث أنها أقل من الواحد الصحيح فهى تشير إلى أن السياسة السعرية لم تكن في صالح منتجي تلك المحاصيل ما عدا محصول القصب فهوى يساوي الواحد أي سياسة عادلة خلال فترتي الدراسة.

كما يتضح أن معاملات الحماية الأسمية للإستهلاك قد بلغت خلال الفترة الأولى حوالي ٠,٦٥، ٠,٦٦، ٠,٩٩، ٠,٧٥، ٠,٧٥ لكل من القمح، الذرة الشامية، الأرز، قصب السكر، بنجر السكر على الترتيب، وبلغت خلال الفترة الثانية حوالي ٠,٤٦، ٠,٦٢، ٠,٧٨، ٠,٨١، ٠,٨١ لكل منها على الترتيب وحيث أنها جميعها أقل من الواحد الصحيح خلال فترتي الدراسة فهى تشير إلى أن السياسة السعرية خلال فترتي الدراسة كانت في صالح المستهلكين لتلك المحاصيل.

مؤشرات الكفاءة الإقتصادية

يتضح من جدول (٦) أن محاصيل القمح، الذرة الشامية قد حققت عوائد إجتماعية في مجال الإنتاج بلغت حوالي ٢٧٩,٥٣، ٣٢٥ مليون جنيه سنويا لكل منها على الترتيب وذلك خلال فترة الإنتاج الأولى وقد تزايدت تلك العوائد بالأضافة إلى ظهور عوائد إجتماعية لقصب السكر إلى ١٦٥٢,٧٢، ٧١١,٨، ٥٣,٨٨ مليون جنيه سنويا لكل منها على الترتيب خلال فترة الإنتاج الثانية في حين حقق محصولي الأرز وبنجر

السكر خسارة إجتماعية بلغت حوالي ٣٤٧,٢٢، ٩١,٣٨ مليون جنيه لكل منها على الترتيب خلال فترة الإنتاج الأولى وكذلك محصول القصب حقق خسارة قدره ٥٣,٤٥ خلال الفترة الأولى فقط وحوالي ١٩٣,٦٢، ٢٩٣,٢٦ مليون جنيه سنويا لكل منها على الترتيب خلال فترة الإنتاج الثانية وذلك بسبب إنخفاض السعر العالمي عن السعر المحلي.

وفي مجال الإستهلاك فقد حقق مستهلكي كل من القمح، الذرة الشامية، قصب السكر، بنجر السكر عوائد إجتماعية بلغ متوسطها السنوي حوالي ٥٢٢١,١٧، ٢٩٧٠,٢، ٦٤,٦، ٤٩٦,٦٣، ٢١٦,٣٦ مليون جنيه لكل منها على الترتيب. بينما حقق مستهلكي الأرز خسارة -٦٤,٦ مليون جنيه خلال الفترة الأولى (٢٠٠٥-٢٠١٠) وحوالي ٢٠٣٩١,٢٣، ٧١٧٠,٧٤، ١٩٤٥، ٧٢٣,٦٦، ٨١٤,٤١ مليون جنيه لكل منها على الترتيب خلال الفترة الثانية (٢٠١١-٢٠١٦) وبذلك حقق إجمالي العوائد أو الخسارة الإجتماعية في مجالي الإنتاج والإستهلاك عوائد لمحاصيل القمح، الذرة الشامية، قصب السكر، بنجر السكر خلال الفترة الأولى بلغ متوسطها السنوي حوالي ٥٥٠٠,٧، ٣٢٩٥,٢، ٤٤٣,١٩، ١٢٤,٩٩ مليون جنيه لكل منها على الترتيب في حين حقق محصول الأرز خلال تلك الفترة خسارة إجتماعية محصلة مجالي الإنتاج والإستهلاك بلغ متوسطها السنوي حوالي ٤١١,٨١ مليون جنيه في حين حققت جميع المحاصيل سالفة الذكر وهى القمح، الذرة الشامية، الأرز، قصب السكر، بنجر السكر عوائد إجمالية مجتمعية في مجالي الإنتاج والإستهلاك خلال فترة الإنتاج الثانية بلغ متوسطها السنوي حوالي ٢٢٠٤٣,٩٥، ٧٨٨٢,٥٤، ١٧٥١,٣٨، ٧٧٧,٥٤، ٥٢١,١٥، مليون جنيه لكل منها على الترتيب.

مؤشرات الرفاهية الإقتصادية

يستدل على مؤشرات الرفاهية الإقتصادية من خلال التعرف على مقدار التغير في فوائض المنتجين والمستهلكين لمحاصيل الدراسة حيث أنها تعكس الآثار التوزيعية للسياسة السعرية على كل من المنتجين والمستهلكين ويستدل من جدول (٦) أن فائض منتجي القمح، الذرة الشامية قد بلغ متوسطه السنوي قد بلغ حوالي ١١٩٦,٩٧، ١٢٠٧,٠٣ مليون جنيه لكل منها على الترتيب خلال الفترة الأولى(٢٠٠٥-٢٠١٠)، كما بلغ متوسطه السنوي خلال الفترة الثانية (٢٠١١-٢٠١٦) حوالي ٨٢٧٨,٥٨، ٢٩٤٣,١٩ مليون جنيه لكل منها على الترتيب وهو ما يشير إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية نتيجة العائد المجتمعي في مجال الإنتاج من تلك المحاصيل خلال فترتي الدراسة وذلك نتيجة تفوق السعر المزرعي عن سعر الحدود وقد كانت تلك الرفاهية في الفترة الثانية أكثر منها في الأولى في حين حققت محاصيل الأرز، قصب السكر، بنجر السكر خسارة مجتمعية بلغ متوسطها السنوي حوالي ٣٥٧٩,٥٢، ٥٤٥,٦٨، ٦٦٩,٢٦ مليون جنيه لكل منها على الترتيب خلال الفترة الأولى وحوالي ٣٤٧٦,٦٥، ٥٨,٠٣، ٢٣٣١,٥٥ مليون جنيه لكل منها على الترتيب خلال الفترة الثانية ويعزى ذلك إلى إنخفاض السعر المزرعي لكل منها عن سعر الحدود خلال فترتي الدراسة.

كما يستدل من جدول(٦) أن فوائض المستهلكين لجميع محاصيل الدراسة ما عدا الأرز وهي القمح، الذرة الشامية، قصب السكر، بنجر السكر قد حققت خسارة إجتماعية في مجال الإستهلاك خلال فترتي الدراسة بلغ متوسطها السنوي حوالي ٥٩٩٢,١٤، ٣٨٧٣,٩١، ٦٠٩,٧٩، ٢٦٧,١٩ مليون جنيه لكل منها على الترتيب بينما حقق الأرز مكاسب إجتماعية قدرها ٤٢٣,٧ مليون جنيه خلال فترة الإنتاج الأولى وحوالي ٢٢٦٠٧,٧٤، ٩٢٤٩,٣٩، ٣٥٨٥,٤٣، ٩٠٤,١٧، ١٠١٣,٢٨ مليون جنيه سنويا لكل من محاصيل الدراسة وهى القمح، الذرة الشامية، الأرز، قصب السكر، بنجر السكر على الترتيب خلال الفترة الثانية ويعزي ذلك إلى إرتفاع سعر الحدود عن السعر المحلي لمستهلكلي تلك المحاصيل وهو ما يشير إلى أن الآثار التوزيعية لتلك المحاصيل في صالح المستهلكين.

مؤشرات حصيلة عوائد الدولة

التغير في إيرادات الحكومة: يتضح من جدول (٦) أن محصولي القمح والذرة الشامية قد حققا عوائد حكومية خلال فترتي الدراسة بلغ متوسطها السنوي في الفترة الأول (٢٠٠٥-٢٠١٠) حوالي ٦٧٨,٥٣، ٦٢٨,٣٢ مليون جنيه لكل منهما على الترتيب، كما بلغ متوسطها السنوي في الفترة الثانية (٢٠١١-٢٠١٦) حوالي ٧٧١٤,٧٩، ١٥٧٦,٣٤ مليون جنيه لكل منهما على الترتيب وهو ما يشير إلى إرتفاع إيرادات الدولة نتيجة زيادة الإنتاج بالإضافة إلى أرتفاع حصيلة الدولة على الواردات عن طريق الضرائب الضمنية، في حين حقق كل من الأرز، قصب السكر، بنجر السكر خسارة في عوائد الحكومة خلال فترتي الدراسة بلغ متوسطها السنوي خلال الفترة الأولى حوالي ٣٥٦٧,٦٢، ٧١٢,٢٨، ٨١١,٤٧ مليون جنيه لكل منها على الترتيب وحوالي ٥٣١٠,٧١، ١٨٤,٦٦، ٢٨٢٣,٦٨ مليون جنيه لكل منها على الترتيب خلال الفترة الثانية ويعزي ذلك إلى إنخفاض حصيلة الدولة من الضرائب الضمنية لتلك المحاصيل خلال فترتي الدراسة.

التغير في حصيلة النقد الأجنبي: يتضح من جدول (٦) أن الدولة حققت مكاسب من العملة الأجنبية لجميع محاصيل الدراسة خلال فترتي الدراسة وأن متوسطها السنوي في الفترة الثانية (٢٠١١-٢٠١٦) كان أكبر منه في الفترة الأولى (٢٠٠٥-٢٠١٠) حيث بلغ المتوسط السنوي لكل من القمح، الذرة الشامية، الأرز، قصب السكر، بنجر السكر خلال فترة الدراسة الأولى حوالي ١٣٤٠٨,٨٦، ٦٢٧٦,٦، ١٤٥٧,٧٧، ١٣٦٣,٦١، ١٠٥٣,٢٧ لكل منها على الترتيب وبلغ خلال الفترة الثانية حوالي ٢٣٦٠٥,٦٦، ١٤٣٧٤,٦٧، ٧٠٤٠,٠٣، ٢٢٦٢,٢٩، ٣٩٣٣,٦٢ لكل منها على الترتيب.

جدول (٦) تقدير معايير نموذج التوازن الجزئي لمحاصيل الحبوب والمحاصيل السكرية بالأسعار الجارية في مصر خلال الفترتين (٢٠٠٥-٢٠١٠)، (٢٠١١-٢٠١٦)

الكمية بالألف طن والقيم بالمليون جنيه

البيان	القمح		الذرة الشامية		الأرز		قصب السكر		بنجر السكر	
	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الأولى	الفترة الثانية
معامل الحماية الاسمية للانتاج	1.10	1.38	1.15	1.19	0.84	0.88	0.97	1.00	0.75	0.66
معامل الحماية الاسمية للاستهلاك	0.65	0.46	0.66	0.62	0.99	0.78	0.75	0.81	0.75	0.81
العائد او الخسارة الاجتماعية فى الإنتاج	279.53	1652.72	325.00	711.80	-347.22	-193.62	-53.45	53.88	-91.38	-293.26
العائد او الخسارة الاجتماعية فى الاستهلاك	5221.17	20391.23	2970.20	7170.74	-64.59	1945.00	496.63	723.66	216.36	814.41
اجمالى العائد او الخسارة الاجتماعية	5500.70	22043.95	3295.20	7882.54	-411.81	1751.38	443.19	777.54	124.99	521.15
الآثار التوزيعية للمنتجين	1168.97	8277.58	1206.03	2942.19	-3580.52	-3477.65	-546.68	-59.03	-670.26	-2332.55
الآثار التوزيعية للمستهلكين	-5992.14	-22607.74	-3873.91	-9249.39	423.70	-3585.43	-609.79	-904.17	-267.19	-1013.28
العائد او الفقد الحكومى	678.53	7714.79	628.32	1576.34	-3567.62	-5310.71	-712.28	-184.66	-811.47	-2823.68
الفروق فى العملة الاجنبية	13408.86	23605.66	6276.60	14374.67	1457.77	7040.03	1363.61	2262.29	1053.27	3933.62
معدل التعريفة الجمركية	0.10	0.38	0.15	0.19	-0.16	-0.12	-0.03	0.00	-0.25	-0.34
معامل التعريفة الجمركية	-2.62	1.20	-1.31	1.20	-13.46	-1.13	1.24	-3.41	-1.61	-2.57

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات المراجع (٣، ٤، ٥،١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦)

معدل التعريفة الجمركية: يتضح من الجدول (٦) أن معدل التعريفة الجمركية كان موجب الأشارة في المحاصيل القمح، الذرة الشامية خلال فترتي الدراسة حيث بلغ متوسطها حوالي ٠,١٠، ٠,١٥لكل منها

على الترتيب خلال الفترة الأولى وحوالي ٠,٣٨، ٠,١٩ لكل منها على الترتيب خلال الفترة الثانية وذلك يشير إلى أن المنتج الأجنبي لم يحصل على دعم ضمني يعتبر ذلك دعم ضمني يحصل عليه المنتج المحلي، في حين كانت أشارة المعدل سالبة في المحاصيل الأرز، قصب السكر، بنجر السكر خلال فترتي الدراسة حيث بلغ حوالي -٠,١٦، -٠,٠٣، -٠,٢٥ لكل منها على الترتيب خلال الفترة الأولى وحوالي -٠,١٢، -٠,٠٠، -٠,٣٤ لكل منها على الترتيب.

الملخص

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في ضعف دور السياسة السعرية الزراعية في مصر من توجيه تخصيص الموارد نحو إنتاج العديد من السلع الغذائية الإستراتيجية والمتمثلة في كل من القمح والذرة الشامية والمحاصيل السكرية مما ترتب عليه أن إنتاجها لم يحقق مواكبة سريعة للطلب المتزايد عليها وبالتالي كبر حجم الفجوة الغذائية منها حيث تراجعت نسبة الإكتفاء من القمح من نحو ٥٨,٢% في متوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢) إلى نحو ٤٩,٦% في متوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦) وتراجع الفائض عن الإستهلاك المحلي للإرز من ٩% إلى ٠,٩% خلال نفس الفترتين سالفتا الذكر.كما تتمثل مشكلة الدراسة من جانب آخر في إختلال الأسعار المحلية للمحاصيل موضع الدراسة أي إنحرافها عن الأسعار المثلى المتمشية مع مختلف المتغيرات الاقتصادية وهو ما يترتب عليه تأثيرها السلبي على الدخول المزرعية، هذا بالإضافة إلى ما ترتب على الفجوة الغذائية من تلك المحاصيل من عدم تحقيق الأمن الغذائي المصري.

وقد إستهدفت الدراسة تقدير الأسعار المزرعية المتمشية مع مختلف المتغيرات الاقتصادية ومقارنتها بالأسعار التي يحصل عليها الزراع، بالإضافة إلى تقييم السياسة السعرية المتبعة في تسويق المحاصيل موضع الدراسة من خلال تقدير نموذج التوازن الجزئي للتعرف على آثارها على رفاهية كل من المنتجين والمستهلكين وآثارها على ميزانية الدولة والمتاح من النقد الأجنبي هذا بالإضافة إلى التعرف على بعض مؤشرات الأمن الغذائي للمحاصيل التي تناولتها الدراسة.

وقد أوضحت الدراسة من خلال تقدير معادلة الإتجاه الزمني تفوق معدلات النمو في أسعار المستهلكين لكل من القمح، الذرة الشامية، الأرز، السكر والمقدرة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) بحوالي ١٠,٥%، ١١,١%، ٩,١%، ١٠% لكل منها على الترتيب عن نظيرتها لأسعار المنتجين والمقدرة خلال نفس الفترة ٩,٤%، ١٠,٤%، ٧,٩%، ١٠,٥% لكل منها على الترتيب.

كما تبين من نتائج الدراسة إنخفاض الأسعار المزرعية التي حصل عليها الزراع خلال متوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦) لمحاصيل الذرة الشامية والأرز وبنجر السكر عن نظيرتها المقدرة والمتمشية مع مختلف المتغيرات الاقتصادية، حيث بلغ السعر المزرعي للذرة الشامية حوالي ٣٢٧ جنيه/أردب وبلغ نظيره المقدر حوالي ٣٥٥جنيه، وبلغ السعر المزرعي للطن من الأرز حوالي ٢١٧٨ جنيه وبلغ نظيره المقدر حوالي ٢٤٨٩ جنيه، وبلغ السعر المزرعي للطن من بنجر السكر حوالي ٣٧٢ جنيه وبلغ نظيره المقدر حوالي ٣٨٦ جنيه في حين تبين إرتفاع الأسعار المزرعية التي يحصل عليها الزراع لكل من القمح وقصب السكر عن نظيرتها المقدرة حيث بلغ السعر المزرعي للقمح حوالي ٤١٣ جنيه وبلغ نظيره المقدر حوالي ٣٩٣ جنيه، وبلغ السعر المزرعي لقصب السكر حوالي ٤٦٧ جنيه وبلغ نظيره المقدر حوالي ٣٨٧ جنيه.

كما أوضحت الدراسة من خلال تقدير معادلات الإتجاه الزمني خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٦) تراجع متوسط نصيب الفرد من كل من القمح والذرة الشامية والأرز بمعدل نحو ١,٧%، ٤,٦%، ٢,١%

سنويا لكل منها على الترتيب وتراجع نسبة الإكتفاء الذاتي منها بحوالي ١,٣%، ٠,٩%، ١,٧% سنويا لكل منها على الترتيب.

في حين تبين تزايد متوسط نصيب الفرد من السكر سنويا بنحو ١,١% وتزايد نسبة الإكتفاء الزاتي منه بنحو ٠,٧% سنويا.

كما يتضح من تقدير معامل الأمن الغذائي لمحاصيل الدراسة خلال الفترتين (٢٠٠٥-٢٠١٠)، (٢٠١١-٢٠١٦) تراجعه للقمح من نحو ٠,١٣ إلى نحو ٠,١١، وتراجعه للذرة الشامية من ٠,٠٤ إلى (-٠,٠٤)، وتزايده للأرز من نحو ٠,٠٢ إلى نحو ٠,٠٥، وتزايدة للسكر من نحو ٠,٠١ إلى نحو ٠,١١ خلال فترتي الدراسة.

كما يتضح من نتائج تقدير نموذج التوازن الجزئي خلال الفترتين (٢٠٠٥- ٢٠١٠)، (٢٠١١-٢٠١٦) أن معاملات الحماية الاسمية للإنتاج خلال فترتي الدراسة لمحاصيل القمح، الذرة الشامية كانت أكبر من الواحد حيث بلغت حوالي ١,١٠، ١,١٥ لكل منها على الترتيب خلال الفترة الأولى وحوالي ١,٣٨، ١,١٩ لكل منها على الترتيب خلال الفترة الثانية وهو ما يشير إلى أن السياسة السعرية كانت في صالح منتجي تلك المحاصيل خلال فترتي الدراسة، في حين كانت أقل من الواحد الصحيح خلال فترتي الدراسة لمحصول الأرز وقصب السكر وبنجر السكر مما يشير إلى أن السياسة السعرية لم تكن في صالح منتجي تلك المحاصيل خلال فترتي الدراسة حيث بلغت في الفترة الأولى نحو ٠,٨٤، ٠,٩٧، ٠,٧٥ لكل منها على الترتيب وبلغت في الفترة الثانية نحو ٠,٨٨، ١,٠، ٠,٦٦لكل منها على الترتيب.

كما تبين أن معاملات الحماية للإستهلاك خلال فترتي الدراسة كانت أقل من الواحد الصحيح لجميع محاصيل الدراسة وهو ما يشير إلى أن السياسة السعرية خلال فترتي الدراسة كانت في صالح المستهلكين لتلك المحاصيل.

كما يتضح من مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للنموذج والتي تعكسها العوائد الاجتماعية للدولة في مجال الإنتاج بسبب إنخفاض السعر العالمي عن السعر المحلي أن محاصيل القمح، الذرة الشامية، قصب السكر قد حققت عوائد اجتماعية للدولة خلال فترتي الدراسة (٢٠٠٥-٢٠١٠)، (٢٠١١-٢٠١٦) وقد بلغ المتوسط السنوي لتلك العوائد خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦) حوالي ١٦٥٢، ٧١١,٨، ٥٣,٨٨ مليون جنيه لكل من تلك المحاصيل على التوالي في حين حقق محصولي الأرز وبنجر السكر خسارة اجتماعية في مجال الإنتاج خلال فترتي الدراسة بلغ متوسطها السنوي خلال الفترة الثانية حوالي ١٩٣,٦٢، ٢٩٣,٢٦ مليون جنيه لكل منها على الترتيب.

وفي مجال الإستهلاك فقد حقق كل من القمح، الذرة الشامية، الأرز، قصب السكر، بنجر السكر عوائد إجتماعية خلال فترتي الدراسة بلغ متوسطها السنوي حوالي ٢٠٣٩١,٢٣، ٧١٧٠,٧٤، ١٩٤٥، ٧٢٣,٦٦، ٨١٤,٤١مليون جنيه لكل منها على الترتيب خلال الفترة الثانية(٢٠١١-٢٠١٦).

كما يتضح من مؤشرات الرفاهية الاقتصادية والتي تعكس الآثار التوزيعية للسياسة السعرية على كل من المنتجين والمستهلكين حيث تبين أن القمح والذرة الشامية حققا فائض في الإنتاج خلال فترتي الدراسة قد بلغ متوسطه السنوي خلال الفترة الثانية (٢٠١١-٢٠١٦) حوالي ٨٢٧٨,٥٨، ٢٩٤٣,١٩ مليون جنيه وهو ما يشير إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية نتيجة العائد المجتمعي في مجال الإنتاج من تلك المحاصيل خلال فترتي الدراسة وذلك نتيجة تفوق السعر المزرعي عن سعر الحدود، في حين حققت محاصيل الأرز، قصب السكر، بنجر السكر خسارة مجتمعية خلال فترتي الدراسة بلغ متوسطها السنوي خلال الفترة الثانية حوالي

٣٤٧٦,٦٥، ٥٨,٠٣، ٢٣٣١,٥٥ جنيه لكل منها على الترتيب ويعزى ذلك إلى إنخفاض السعر المزرعي لكل منها عن سعر الحدود خلال فترتي الدراسة.

كما أن فوائض المستهلكين لجميع محاصيل الدراسة قد حققت خسارة إجتماعية في مجال الإستهلاك خلال فترتي الدراسة بلغ متوسطها السنوي حوالي٢٢٦٠٧,٧٤، ٩٢٤٩,٣٩، ٣٥٨٥,٤٣، ٩٠٤,١٧، ١٠١٣,٢٨ مليون جنيه سنويا لكل من محاصيل الدراسة وهى القمح، الذرة الشامية، الأرز، قصب السكر، بنجر السكر على الترتيب خلال الفترة الثانية ويعزي ذلك إلى إرتفاع سعر الحدود عن السعر المحلي لمستهلكلي تلك المحاصيل وهو ما يشير إلى أن الآثار التوزيعية لتلك المحاصيل في صالح المستهلكين.

ويتضح من مؤشرات حصيلة عوائد الدولة في جانب التغير في إيرادات الحكومة أن محصولي القمح والذرة الشامية قد حققا عوائد حكومية خلال فترتي الدراسة بلغ متوسطها السنوي السنوي في الفترة الثانية حوالي ٧٧١٤,٧٩، ١٥٧٦,٣٤ مليون جنيه لكل منهما على الترتيب وهو ما يشير إلى إرتفاع إيرادات الدولة نتيجة زيادة الإنتاج بالإضافة إلى أرتفاع حصيلة الدولة على الواردات عن طريق الضرائب الضمنية، في حين حقق كل من الأرز، قصب السكر، بنجر السكر خسارة في عوائد الحكومة خلال فترتي الدراسة بلغ متوسطها السنوي خلال الفترة الثانية حوالي٥٣١٠,٧١، ١٨٤,٦٦، ٢٨٢٣,٦٨ مليون جنيه لكل منها على الترتيب ويعزي ذلك إلى إنخفاض حصيلة الدولة من الضرائب الضمنية لتلك المحاصيل خلال فترتي الدراسة.

وفي جانب التغير في حصيلة النقد الأجنبي يتضح أن الدولة حققت مكاسب من العملة الأجنبية لجميع محاصيل الدراسة خلال فترتي الدراسة وأن متوسطها السنوي في الفترة الثانية (٢٠١١-٢٠١٦) كان أكبر منه في الفترة الأولى (٢٠٠٥-٢٠١٠) حيث بلغ المتوسط السنوي لكل من القمح، الذرة الشامية، الأرز، قصب السكر، بنجر السكر خلال فترة الدراسة الثانية حوالي ٢٣٦٠٥,٦٦، ١٤٣٧٤,٦٧، ٧٠٤٠,٠٣، ٢٢٦٢,٢٩، ٣٩٣٣,٦٢ لكل منها على الترتيب.

وفي جانب التعريفة الجمركية يتضح أن معدل التعريفة الجمركية كان موجب الأشارة في المحاصيل القمح، الذرة الشامية خلال فترتي الدراسة حيث بلغ متوسطها حوالي ٠,٣٨، ٠,١٩ لكل منها على الترتيب خلال الفترة الثانية وذلك يشير إلى أن المنتج الأجنبي لم يحصل على دعم ضمني يعتبر ذلك دعم ضمني يحصل عليه المنتج المحلي، في حين كانت أشارة المعدل سالبة في المحاصيل الأرز، قصب السكر، بنجر السكر خلال فترتي الدراسة حيث بلغ حوالي -٠,١٢، -٠,٠٠، -٠,٣٤ لكل منها على الترتيب خلال الفترة الثانية وهو ما يشير إلى أن المنتج الأجنبي يحصل على دعم ضمني ويعتبر ذلك ضرائب ضمنية يتحملها المنتج المحلي.

المراجع

(١) أحمد أبو اليزيد الرسول(دكتور)، السياسات الاقتصادية الزراعية (رؤى معاصرة)، مكتبة المعرفة للطبع والنشر والتوزيع بالإسكندرية.

(٢) أحمد أبو رواش خليفة، عبير علي كامل (دكاترة)، أثر السياسات السعرية الزراعية على محصول القمح في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الرابع والعشرون، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠١٤.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للإستهلاك من السلع الزراعية، أعداد متفرقة.

(٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشرة السنوية لاسعار المواد والمنتجات الغذائية أعداد متفرقة.

(٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

(٦) طارق مسعود مرسي، اثر برامج الإصلاح الاقتصادي على الجانب الإنتاجي والاستهلاكي والصادرات والعمالة والاقتصاد القومي لأهم الزروع الغذائية والكسائية المصرية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠.

(٧) فهمي بشاي(دكتور)، سعد نصار(دكتور)، زهير عبد الله(دكتور)، السياسات السعرية والتسويقية الزراعية في ج.م.ع، الجزء الأول، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي،منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ١٩٨٧.

(٨) فهمي بشاي(دكتور)، نحو سياسة سعرية وتسويقية أفضل من تجارب دول إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ١٩٨٧.

(٩) هويدا السيد حسن محمد، أثر السياسات السعرية في سوق الأرز على كفاءة ورفاهية وعوائد المجتمع، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السابع والعشرون، العدد الثاني، يونيو (ب) ٢٠١٧.

(١٠) مصطفي محمد السعدني، ألفت علي ملوك (دكاترة) ، مؤشرات الأمن الغذائي المصري، مؤتمر الأمن الغذائي المصري وتحديات المستقبل، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٨.

(١١) ممتاز ناجي السباعي، اثر السياسة الزراعية على الامن الغذائي في مصر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المجلس الاعلى للجامعات، بحث مرجعي مقدم للجنة العلمية الدائمة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، ٢٠١٧.

(١٢) منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) www.FAO.org.com

(١٣) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الأسعار الزراعية، أعداد متفرقة.

(١٤) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

(١٥) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الميزان الغذائي، أعداد متفرقة.

(١٦) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مجلس المحاصيل السكرية، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.

Economic effects of price policies of strategic food crops on Egyptian food security

Dr/mostafa Mohamed elsaadany **Dr/olfatalimelouk**

Dr/afafAbdElmonam **Medhatawadtaherabdallah**

Department of economics, Agricultural Extension and Rural Development- faculty of Agriculture-Damanhour University

Summary

The study aimed at estimating the prices of farms in line with various economic variables and comparing them to the prices obtained by the farmes , in addition to evaluating the price policy followed in marketing the crops under study by estimating the partial equilibrium model to identify is effects on the welfare of both producers and consumers and its effects on the state budget. This is in addition to the identification of some indicators of food security of crops studied.

The estimation of the time trend equation showed that the growth rates of consumer prices for wheat maize, rice, sugar and sugar during the period (2000-2016) exceeded 10.5%, 11.1%, 9.1%, and 10% respectively. Producer prices were estimated at 9.4%, 10,4%, 7.9% and 10.5% respectively.

The results also showed that the agricultural prices obtained by the farmers during the average period (2014-2016) form maize, rice and sugar beet crops were lower than their estimated counterparts and in line with the different economic variables. The agricultural price per ton of rice is about 2178 pounds and its estimated counterpart is about 2489 pounds. The agricultural price per ton of sugar beet is about 372 pounds and its about 386 pounds, while the agricultural prices obtained by farmers for both wheat and sugar cane were higher than LE 355. Estimated counterpart the price of agricultural wheat for about 413 pounds and the estimated counterpart about 393 pounds, and the price of agricultural sugar cane about 467 pounds and the estimated counterpart about 387 pounds.

The study also showed that the average per capita share of wheat, maize and rice decreased by 1.7%, 4.6% and 2.1% each year respectively. %, 0.9% and 1.7% each year respectively.

The average annual per capita sugar increased by 1.1% and the percentage of self-sufficiency increased by 0.7% annually.

As shown by the estimation of the food security coefficient of the study crops during the periods (2005-2010) and (2011-2016), the decline of wheat from about

0.13 to about 0.11, and the decline of maize from 0.04 to (-0.04), and the increase of rice from about 0.02 to about 0.05, and increased sugar from about 0.01 to about 0.11 during the two study periods.

It is also clear from the results of estimating the partial equilibrium model during the periods (2005-2010)and (2011-2016)nominal protection coefficients of production during the two study periods for wheat and maize crops were greater than the one at about 1.10 and 1.15 each respectively during the period. The first and about 1.38, 1.19 each respectively during the second period, which indicates that the price policy was in favor of producers of these crops during the two study periods, while it was less than the study periods for rice, sugar cane and sugar beet, which indicates that the policy the price was not in favor of the producers of these crops during the two periods the first period was 0.84, 0.97 and 0.75 each respectively and in the second period it was 0.88, 1.0 and 0.66 each respectively.

It was also found that the protection coefficients for consumption during the two study periods were less than the correct one for all the study crops, which indicates that the price policy during the two study periods was in favor of the consumers of these crops.

As shown by the economic efficiency indicators of the model, which are reflected indicators of the model , which are reflected in the social returns of the country in the field of production due to the lower international price than the domestic price, wheat, maize and suger cane crops achieved social returns for the country during the two study periods (2005-2010) and(2011-2016).the annual average of these revenues during the period(2011-2016)was about 1652,711.8,53.88 million pounds for each of these crops respectively, while rice and suger beet crops achieved asocial loss in the field of production during the two study periods.,293.26 million pounds each, respectively.

In the field of consumption wheat, maize, rice, sugar cane and sugar beet achieved social returns during the two study periods averaging 20391.23, 7170.74, 1945, 723.66 and 814.41 million each respectively during the second period (2011-2016).

As shown by the economic welfare indicators, which reflect the distributional effects of price policy on both producers and consumers, it was found that wheat and maize achieved a surplus in production during the two study periods. The annual average during the second period (2011-2016) was about 827.58, 2943.19 million pounds, which is refers to the economic well – being as a result of societal return in

the production of these crops during the two study periods as a result of the price exceeds the farm price, while rice crops, sugar cane, sugar beet achieved societal loss during the two periods of the average annual during the second period LE 3476.65, 58.03 and 2331.55 pounds each, respectively, due to the lower price of each farmer than the border price during the two study periods.

Consumers surpluses for all the study crops achieved a social loss in consumption during the two periods of the study.

During the second period, this is due to the high price of the border over the domestic price of the consumers of these crops, which indicates that the distributional effects of these crops in favor of consumers. It is clear from the indicators of the state revenues in the change in government revenues that the wheat and maize crops achieved government revenues during the two study periods. The annual average in the second period was about 7714.79 and 1576.34 million pounds each, which indicates an increase in state revenues as a result of the production in addition to the rise in the state' s revenues on imports through implicit taxes, while rice, sugar cane and sugar beet achieved a loss in government revenues during the two study periods averaging 5310.71, 184.66 and 2823.68 million pounds each respectively. And consoles this is due to the decrease in the state' s revenues from implicit taxes for these crops during the two study periods.

As for the change in foreign exchange earning, it is clear that the country has achieved foreign currency gains for all the study crops during the two study periods and that its annual average in the second period (2011-2016) was greater than in the first period (2005-2010) where the annual average of each wheat, maize, rice, sugar cane, sugar beet during the second study period is about 23605.66, 14374.67, 7040.03, 2262.29, 3933.62 each respectively.